

- الجمهورية التونسية
وزارة العدل
محكمة الاستئناف بتونس
دائرة الاتهام العسكرية
القضية عدد 9/86886

قرار دائرة الاتهام

nawaâa نواة

الحمد لله

أصدرت دائرة الاتهام العسكرية بمحكمة الاستئناف بتونس بجلستها المنعقدة بحجرة الشورى يوم الإربعاء 14 مارس 2012 بعد المفاوضة القانونية للقرار التالي:
بعد الاطلاع على الفصول 112 — 114 — 116 من مجلة الإجراءات الجزائية و 28 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وعلى البحث الجاري ضد:

الوكل أول بالجيش الوطني محمد العبي مبروك رقم 655 بالمدرسة التقنية لجيش البر وأين وريدة مبروك المولود في 19 مارس 1966 بقطيس قصبة، متزوج وله أبناء ، قاطن بـ 20 نهج الطاهر صفر منزل بورقيبة، بنزرت، يحسن الإمضاء.

حالة سراح

لاتهامه بارتكاب جريمة القتل العمد طبق الفصل 205 من المجلة الجزائية و الواقع منه ذلك في يوم 17 جانفي 2011 وبالمستوى الجهوبي الحبيب يوقطفة بنزرت ولايتها بنزرت دائرة قضاء المحكمة الإبتدائية العسكرية الدائمة بتونس

وبعد الاطلاع على قرار ختم البحث الصادر عن السيد قاضي التحقيق الأول بالمكتب الثاني لدى المحكمة الإبتدائية العسكرية الدائمة بتونس تحت عدد 4283/2 بتاريخ 20 فيفري 2012 والقاضي بإحالة المتهم السالف ذكره من أجل ذلك على الحالة التي هو عليها مع ملف القضية و المحجوز على هذه الدائرة لتقرر في شأنه ما تراه

و على مطلب الاستئناف المرفوع من طرف المتهم بتاريخ 21 فيفري 2012 طعنا في القرار المذكور.

وعلى طلبات السيد مساعد الوكيل العام المؤرخة في 2012/02/29 والرامية إلى إحالة المتهم على الدائرة الجنائية بالمحكمة الإبتدائية العسكرية الدائمة بتونس لمقاضاته من أجل ما ذكر طبق فصل الاحالة وهي الطلبات المتمسك بها بالجلسة.

من حيث الشكل:

حلت قدم مطلب الاستئناف في الأجال القانونية و من من له صفة و ضد قرار قابل للطعن بذلك

الوسيلة فهو حرري بالقبول من هذه الناحية

من حيث الأصل

nawaâa نواة

حيث يُوضح بالإطلاع على أوراق القضية أنه في يوم 17 جانفي 2011 وعلى إثر إنذار احداث الثورة الشعبية والإطاحة بنظام الحكم السابق بالبلاد التونسية عمت العديد من جهات الوطن أحداث شغب من بينها مدينة بنزرت التي عرفت في ذلك اليوم أعمال عنف وطلق ناري مجهول المصدر بمحيط تكنة الجيش الوطني بمقر المدرسة التقنية لجيش البر الذي كان متآتي من جهة مختلفة ومن فوق أسطح المستشفى الجهوبي الحبيب بوقطفة مما أدى إلى إعلان حالة إستفار قصوى بين أفراد الجيش الوطني التابعين للتكنة وتركيز مجموعة من العناصر المسلحة كان من ضمنها المتهم الوكيل أول محمد مبروك للنود على سلامتها والتصدي لكل عمل عدواني يستهدفها وفي تلك الأثناء وبينما كان عون السجون **أمين القرامي** التابع للسجن المدني ببرج الرومي مباشرا العمله في حراسة المساجين المقيمين بالمستشفى الجهوبي الحبيب بوقطفة بالغرفة رقم 07 الكائنة بالطابق السادس و كان يطل من حين إلى آخر عبر النافذة المطلة على التكنة فأشتبه في أمره المتهم و تولى إطلاق النار صوب النافذة فأصيب الهالك بواسطة طلقة نارية برأسه أرديته قتيلا على عين المكان وببقدم والده بشكایة لدى وكالة الجمهورية بليدائية بنزرت أذنت هذه الأخيرة بفتح بحث تحقيقي في الموضوع لدى **قلم التحقيق بالمكتب الثالث** الذي تخلى عن القضية **لفائدة القضاة العسكري** لعلم

الإختصاص الحكمي تطبيقا لمقتضيات الفصل 22 من القانون عدد 70 لسنة 82 المؤرخ في 06 أوت 1982 ويورود الملف على **النيابة العسكرية لدى المحكمة الإبتدائية العسكرية الدائمة بتونس**

أذنت بفتح تحقيق و بذلك انطلقت الأبحاث وكانت وقائع قضية الحال .
وحيث صرّح المدعو حسن بن علي القرامي والد الهالك **أمين القرامي** أنه في صبيحة يوم 17 جانفي 2011 أتصل هاتفياً بيديه المذكور أثناء قيام هذا الأخير بعمله في حراسة المساجين المتواجدين بالمستشفى الجهوبي بنزرت للإطمئنان عليه نظراً لأحداث الشغب الحاصلة يومها بالمدينة فأخبره بأنه بخير إلا أنه علم لاحقاً بوفاته على إثر تعرضه لإصابة برأسه بواسطة عيار ناري وباستفسار زملائه المتواجدين مع إينه بالغرفة المخصصة لعلاج **المساجين** الكائنة بالطابق السادس ذكروا له أن الرصاصية أصابته أثناء قيامه بفتح النافذة المطلة على التكنة المجاورة للمستشفى وطلب تتبع من ثبت إدانته من أجل وفاة إينه وجبرضرر المادي والمعنوي الحاصلين له ولعائلته نتيجة ذلك .

وحيث أفاد عون السجون العامل بالسجن المدني ببرج الرومي العريف أول الفرجاني الدرديدي أنه على إثر أحداث الشغب والطلق الناري التي شهدتها السجن على إثر إنذار الثورة فقد كاف بمعية الهالك العريف بالسجون **أمين القرامي** وبعض من زملائهم بحراسة مجموعة من المساجين الذين تم التحول بهم إلى المستشفى الجهوبي بنزرت لتلقي العلاج نتيجة الأضرار البدنية التي لحقت بهم وفي صبيحة يوم 17 جانفي 2011 استمعوا إلى صدى طلق ناري مكتف صادر من جهة تكنة الجيش الوطني المتواجدة بمحيط المستشفى رداً على طلق ناري مجهول المصدر كما استمعوا إلى طائرة مروحية تحاكي في السماء وتطلق النار وفي تلك الأثناء تحول زميلهم الهالك إلى نافذة الغرفة التي كانوا متواجدون بها وباقترابه منها أصابته رصاصه برأسه بالقرب من أنفه البشري سقط على إثرها على الأرض وتحوله رفقة غيره من أعوان السجون الحاضرين بالموطن عثروا عليه

حالة هامدة دون حراك مضيفا أنه وعلى إثر عودة الهدوء للمكان حلّت دورية عسكرية بداخل الغرفة التي قام أعوانها بتفتيش جميع أعوان السجون المكلفين بحراسة المساجين المرضى ولما تبين عدم حملهم لأية أسلحة أشاروا عليهم وعلى جميع من كان متواجداً بها بإخلاء المكان خوفاً من تعرضهم إلى أي مكره مع تأكيده بأن الطلاق الناري تواصل لفترات متقطعة طيلة تلك اليوم دون أن تكون له آية دراية بمصدر الرصاصات التي أصابت زميله الهاك وتبينت في وفاته.

وحيث أفاد عنون السجون العريف أول إسكندر الظبي العامل بالسجن المدني ببرج الرومي أنه كلف مع غيره من أعوان السجون من بينهم الهاك العريف بالسجون **أمين القرامي** بحراسة مجموعة من المساجين المتواجدين بالمستشفى الجهوبي بينما زرت لنقلي العلاج على إثر أحداث الشغب التي شهدتها السجن عقب إنذار الثورة بالبلاد وفي صبيحة يوم 17 جانفي 2011 اندلعت اشتباكات مسلحة بين أعوان الجيش الوطني المتواجدين بالنكنة المجاورة للمستشفى وبعض **الأنفار المجهولين** الذين اتخذوا من سطح العمارت الكائنة بمحيط المستشفى مكاناً للإحتماء بها لقصص العسكريين وفي تلك الأثناء وبينما كان صحبة زميله الهاك المذكور والممرض محمد أمين النواوي بجانب النافذة التابعة للغرفة رقم 07 **الكافنة بالطابق السادس** المخصصة لعلاج المساجين والمطلة على نكبة الجيش الوطني والتي كانت شبه مفتوحة عندما كانوا بالقرب منها يصدّد متابعة تحرك الطائرة العسكرية التي كانت تطلق في الجو فوق إحدى العمارت المتواجدة بالمكان للتريص بالأطراف المجهولة التي كانت تطلق النار صوب النكبة إذ انتبه إلى حركة ارتطام شيئاً ما بالقرب منه وبالتفاته إلى يساره شاهد زميله الهاك **أمين القرامي** وهو ملقى على الأرض وبمحاولته إيقاظه عاين الدماء تسيل من جهة أنه يسرى نتيجة تعرضه لطلاقة نارية مع تأكيده بأنه يجهل مصدر الطلاقة النارية التي تسببت في وفاة.

الهاك المذكور الذي لم يكن وبقية زملائه في تاريخ الواقعه مسلحين بأية أسلحة مهما كان نوعها. بينما زملاء في تاريخ الواقعه مسلحين بأية أسلحة مهما كان نوعها. وبقي المزي أنه وحيث أفاد كل من أعوان السجون العرفاء حاتم الهيشري وعبد الكريم العياري ورفيق المزي أنهم في صبيحة يوم 17 جانفي 2011 وبينما كانوا بمعية زميلهم الهاك **أمين القرامي** مضططعين بعملهم في حراسة المساجين المتواجدين بالغرفة المخصصة لهم بالطابق السادس بالمستشفى الجهوبي بينما زرت لنقلي العلاج على إثر أحداث الشغب التي عرفها السجن عقب إنذار الثورة إذ تناهى إلى مسامعهم صدى تبادل طلاق ناري مكتف بمحيط المستشفى مع صوت هدير مروحيه عسكرية التي كانت تطلق النار بصورة متقطعة فوق مبني مقابل للمستشفى وباقترابهم من نافذة الغرفة المطلة على نكبة الجيش الوطني المحاذية لمقر المستشفى بقصد استجلاء الأمر وكان زميلهم الهاك **أمين القرامي** في مقدمتهم خلف النافذة ويوجد وراءه الممرض محمد أمين النواوي وعون السجون إسكندر الظبي ثم يليهما من الخلف كل من عوني السجون عبد الكريم العياري ورفيق المزي إلا أنه وفي تلك الأثناء تعرض الهاك إلى إصابة على مستوى لذنه يسرى بواسطة عيار ناري سقط على إثرها دون حراك وعلى إثر ذلك وبعوده الهدوء إلى المكان تم نقل المصاب إلى بيت الأموات بالمستشفى بعد أن أشار عليهم أعون دورية عسكرية بمغادرة الغرفة خوفاً من تعرضهم إلى أي أذى مع تأكيدهم بأنهم ولن لم يشاهدوا الشخص الذي أطلق النار على زميلهم إلا أن الرصاصات التي أصابته كانت عد تطلعه عبر النافذة التي كانت نصف مفتوحة وتطل مباشرة على النكبة العسكرية وتصادق جميعهم على كونهم لم يكونوا في تاريخ الواقعه ساعة تكليفهم بحراسة المساجين المرضى مسلحين بأية أسلحة مهما كان نوعها باستثناء الأغلال الإدارية التي كانت معهم.

وحيث أفاد عنون السجون الوكيل حاتم فرجات أنه عين للإشراف على أعوان السجون التابعين للسجن المدني ببرج الرومي الذين تم تكليفهم بحراسة المساجين المتواجدين بالمستشفى الجهوبي بينما زرت سواه المقيمين به أو الذين أوتي بهم على إثر أحداث الشغب التي عرفها السجن. وفي يوم 17 جانفي 2011 وأثناء تواجده بقاعة الاستقبال بعد قيامه بفقد الأعون بمختلف الأقسام علم

nawaâ'iq شخص الهاك عن السجون العريف **أمين القرامي** لإصابة بواسطة عيار ناري أدى إلى وفاته ونفي الحبيب تحوزه وبقية أغوان السجون بما فيهم الهاك الذين كانوا تحت إشرافه، بأية أسلحة وبأيهم كانوا يعملون بملابسهم المدنية، مؤكدا بأنه ليس له أي علم بمن أطلق النار على زميله بإشتاء أنه

سمع نوى طائرة مروحية تحلق في الفضاء دون أي شيء آخر .
وحيث أفاد المدعو محمد أمين النواوي أنه يعمل ممرضاً بالمستشفى الجهوبي الحبيب بوقفة
بินزرت بقسم الطب العام الكائن بالطابق السادس الذي يشتمل على الغرفة الحاملة رقم 07
المخصصة لإيواء المساجين المرضى وفي صبيحة يوم 17 جانفي 2011 تحول إلى تلك القاعة أين
يلقى بأعوان السجون المتواجدون بداخلها الذين كان من بينهم الهاك عون السجون أمين القرامي وفي
تلك الأثناء شاهد طائرة مروحية تحلق بالقرب من المستشفى وتطاير النار من حين إلى آخر فوق
إحدى العمارت الكائنة بمحيط المستشفى والتي تبعد عنه حوالي 600 متراً ورغبة منه ومن كان
متواجداً معه بالغرفة من أعوان السجون في استجلاء الأمر فقد تحولوا بالقرب من النافذة المطلة
مباشرة على الثكنة العسكرية المحاذية للمستشفى وكان الهاك الذي يرتدى مثل غيره من أعوان
السجون ملابس مدنية متواجداً في الصداررة خلف الجهة المفتوحة من النافذة التي كانت نصف مغلقة
وحذوه المجيب من الجهة اليسرى ويضع على رأسه قبعة رمادية اللون نوع "مارسييز" خلف الجهة
المغلقة للنافذة وقد فوجيء في تلك الأثناء بالهاك وهو يسقط على الأرض وبالتفاته إليه شاهد الدماء
تسيل من جهة ذئنه اليسرى فتيقن حينها أنه تعرض إلى طلاقة نارية تسببت في وفاته مع تأكيده بأنه لم
يشاهد الشخص الذي أطلق النار على الهاك باستثناء أن الرصاصة التي أصابته كانت متأتية من جهة
الثكنة العسكرية ملاحظاً أنه علم في تاريخ الواقعة بتواجد أطراف مجهولة نطلاق النار بمحيط

الباحث المتذمّر من تصرّف الطبيب في العناية بالعميل، حيث عاين عميلاً مصاباً بـ"الذئبة الحارقة" وحيث أوصى الطبيب بـ"الاستئصال الشامل" لعميله، مما أدى إلى إتلاف رصاصة تم إدخالها في العميل، مما أدى إلى وفاته.

بيت الأموات بالمستشفى
وحيث تولى قلم التحقيق حجز شظيَّتين تابعتين لغلاف رصاصة تم إتصالهما من قبل الطبيب
الشعري من مكان الإصابة بجثة الهاك وضمن المحوَر لذِي كتابة هذه المحكمة تحت عدد
12/408

وحيث جاء بتقرير الاختبار الذي المنجز من قبل الادارة الفرعية للمخابير الجنائية والعلمية تحت عدد 15 بتاريخ 02 فيفري 2011 أنه ياخذ على عينة المحوظتين للإختبارات اللازمة تبين وأنهما تابعتين لغلاف رصاصية لا تتحمل أي آثار أو أحاديد حزازنية على جسميهما مما يتضمن معه تحديد عيار الرصاصية التابعة لهما أو نوع السلاح الذي تم إطلاقهما منه باستثناء أنهما تابعتين لذخيرة حربيّة من الصنف الأول حسب ترتيب الأسلحة والذخيرة الوارد بقانون الأسلحة عدد 33 لسنة 69 المؤرخ في 12 جوان 1969.

لسنة 69 المؤرخ في 12 جوان 1969 .
وحيث جاء بتقرير التوجه المنجز من قبل قلم التحقيق بالمحكمة الثالث لدى المحكمة الإبتدائية
ببنزرت أنه بتوجيهه في يوم 30 جانفي 2011 إلى الغرفة التي توفي بها الهايك عن السجون أمين
القramي نتيجة إصابته بطلقة نارية أرزيه قليلا وهي الغرفة الحاملة لرقم 07 بقسم الطب العام بجناح
إقامة الرجال الكائن بالطابق السادس بالمستشفى الجموي الحبيب بوقطفة بنزرت المخصصة عادة
لأيواء المساجين للمعالجة والتداوي والمجهزة بوافقى حلiday مثبت خارج النافذة التي تطل مباشرة

على مسافة 04 صنتيمترات مع إنحراف طفيف نحو الأسفل .
وحيث جاء بالتقدير عدد 8402 الصادر عن أمر المدرسة التقنية لجيش البر أنه نظراً
لأحداث الشعب التي حصلت بمحربط المدرسة والتي تم خلالها تبادل طلق ناري من قبل العنصر
وأفراد مجاهولة الهوية تحصنوا بأسطح العمارتين والمستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة بينزرت المحيط
بالثكنة فقد تم تركيز مجموعة من الأفراد التابعين للمدرسة للتصدي لمثل تلك الأعمال وحماية المنشآة
من بينهم الوكيل أول محمد السبتي مبروك الذي تم تعينه خلال الفترة الممتدة بين يومي 14 و 17
جاني 2011 لمواجهة أي تدخل خارجي من شأنه الحق الأذى بالمنشأة وتتفيداً لتلك المهمة فقد منح
الوكيل أو المنكور ببن دقية قناصة نوع SSG عيار 7.62 مع ذخيرة تعداد 20 خرطوشة وبانتهاه
من المهمة التي كلف بها أرجع لمعازاة الأسلحة عدد 15 خرطوشة حية مع عدد 05 ظروف من نفس
العيار قسمة (7.62 مم × 51 مم 1 HP N 89) كما تم في إطار نفس المهمة تزويد الملائم أول
أسامة ناجي والملائم سفيان هاني ببن دقية إقتحام شطايير وخمسين خرطوشة عيار 5.56 مم لكل
بنادق دون تسجيل أي نقص في الذخيرة التي استلمها .

وحدث آثار طلقة نارية بحائط الغرفة رقم 07 التي تواجد بها الهاك مساعة الواقعة، المقابل لنافذتها المتكونة من 04 درفات ذات إطارات خشبية تتوسطها مربعات بلورية وبيان الدرفة التي كان واقفاً خلفها الهاك تفتح إلى الداخل وتقع بجهة أقصى اليسار بالنسبة للداخل إلى الغرفة ويبلغ عرضها حوالي 55 سنتيمتر كما هو الشأن بالنسبة للدرفة الرابعة الواقعة على أقصى اليمين في حين أن الدرفتين الواقعتين في الوسط ثابتتين ولا تفتحان، مع آثر خرطوشة بحائط الغرفة المحاذي لها رقم 05 وذلك حسبما تجسده الصور الفوتوغرافية والمثال التقريري لمكان الواقعة المرفق للمعاينة.

وحيث أفاد الملازم سفيان هاني أنه عين في يوم 17 جانفي 2011 بمعية الملازم أول لسامية بن الناجي من قبل أمر المدرسة التقنية لجيش البر في واجب حماية المنشأة على آثر تواجد عناصر مسلحة مخفية فوق سطح المستشفى الجهوبي الحبيب يوقفة بينزرت وهي تطلق النار بإتجاه محيط الكلبة وبمركزه بمبيت التلامذة متربصين ضباط وضباط صف إلتقى بالوكيل أول محمد السبتي مبروك الذي كان مكلفاً معهما في تأمين المنشأة وأثناء تواجده مع الوكيل أول المنكور بنقطة مبروك الذي كان يمر العبيت وراء إحدى نوافذ شاهداً تفراً يتطلع برأسه من حين لآخر عبر النافذة المقابلة حراستها بعمر العبيت وبالطابق السادس والأخير للمستشفى فتولى حينها الوكيل أول محمد السبتي مبروك تصوير سلاحه باتجاه تلك النافذة وإطلاق النار لاعقاده بأن النفر المتواجد خلفها إنما هو من العناصر المجهولة المسلحة.

وحيث أفاد الملازم لسامية بالنажي أنه عين في يوم 17 جانفي 2011 بمعية الملازم سفيان الهاني في واجب حماية المدرسة التقنية لجيش البر من أحداث الشغب التي حصلت يومها بمدينة بنزرت وتولى خلالها عناصر مجاهولة إطلاق النار بمحيط الكلبة وقد إلتقى بمبيت التلامذة ضباط وضباط صف بالوكيل أول محمد السبتي مبروك الذي كان معيناً بدوره في واجب تأمين المنشأة غير أن المجبى سرعان ما غادر ذلك المكان للتحول إلى مستودع السيارات للإضطلاع بالمهام الموكولة إليه دون أن يحضر عملية تبادل الطلاق الناري الحاصل من قبل الوكيل أول المنكور ولم يعلم بأمر وفاة عن السجون أمين القرامي إلا لاحقاً على آثر تناقل زملائه لذلك الخبر.

وحيث استطع المتهم الوكيل أول بالجيش الوطني محمد السبتي مبروك فأجاد بالإيكار التام لما هو منسوب إليه موضحاً أنه الحق في خلال سنة 2005 للعمل بالمدرسة التقنية لجيش البر بينزرت في خطة ضباط صف الأسلحة والذخيرة وفي يوم 14 جانفي 2011 وعلى آثر أحداث الشغب التي جدت عقب الثورة الشعبية بالمدينة التي شهدت أعمال عنف وطلق ناري من جهات مجاهولة تحصنت بأسطح العمارات الكائنة خاصة بمحيط الكلبة وفوق سطح المستشفى الجهوبي الحبيب يوقفة بينزرت فقد تم تكليفه مثل غيره من العسكريين التابعين للمدرسة للاضطلاع بواجب حراسة المنشأة وحمايتها من كل اعتداء عدواني وللعرض فقد مكن من بندقية قناصة SSG عيار 7.62 مع ذخيرة حية بكمية عدد 20 خرطوشة وذلك بحكم اختصاصه في مجال الرماية بمثل ذلك السلاح وفي صبيحة يوم 17 جانفي 2011 وأثناء تمركزه بجناح "الغوارزمي" المخصص لمبيت التلامذة ضباط وضباط صف المتربصين، خلف نافذة مجهزة بستار خشبي متشابك الواقع قبالة نوافذ الغرف المشرفة بدورها على الجهة الخلفية للكلبة ومن بينها نافذة الغرفة رقم 07 المخصصة لإقامة المساجين بالمستشفى المذكور وفي تلك الأثناء بلغ إلى علمه تواجد أطراف مجهولة بقصد إطلاق النار من فوق أسطح المستشفى في إتجاه مقر الكلبة وتحسباً لكل طارىء فإنه لازم مكبه خلف ستار النافذة لمتابعة كل حركة مسيرة تحدث بالجهة المقابلة له فوق سطح المستشفى وقد عاين حينها طائرة مروحية تهوم فوق المكان تم استخدامها لمساعدة الأطراف العسكرية على إكتشاف مخابيء

تعذر العدائية المجهولة كما شاهد نفرا وهو يتطلع من حين إلى آخر برأسه من أحد النوافذ الكائنة على الطابق العلوي الأخير للمستشفى يرتكب جحادة وقبيص ويوضع على رأسه قبعة دون أن يتبين نوعية تلك الشياط ثم عاين ذلك الشخص يقوم بغلق نافذة النافذة بطريقة غير مكتملة مما جعله يتشبه في أمره ويذهب في اعتقاده بأنه من بين الأشخاص الذين كانوا يطلقون النار بإتجاه محيط التكنة فما كان منه إلا أن تولى الرمي بواسطة السلاح الذي كان بحوزته صوب تلك النافذة بإتجاه إطارها العلوي الخشبي يقصد تخويف ذلك الفر والسيطرة عليه حتى يتمكن من القبض عليه دون أن تكون له في تلك الأونة أي رغبة في إصابته أو إزهاق روحه وفي يوم 18 جانفي 2011 وبانتهائه من مهمته في حماية المنشأة أعاد سلاحه والذخيرة المتبقية لديه والتي كانت تعداد 15 خرطوشة مع عدد 100 طروف تابعة للخراطيش التي أطلقها في تاريخ الواقعه إلى مغازة الأسلحة دون أن يكون له أي علم بحال الذخيرة التي أطلقها صوب نافذة المستشفى إن كانت إصابات الشخص المختفى وراءها أم لا مع تأكيده بأن العبارات النارية الأربع الأولى التي أطلقها من سلاحه كانت بإتجاه جدران العبدى الكائنة بالقرب من المستشفى أما الطلقة الأخيرة وكانت صوب نافذة المستشفى التابعة لغرفة إقامة المساجين.

وحيث جاء بتقرير الخبر لدى الإذارة العامة للذخيرة والأسلحة تحت عدد 28878 بتاريخ 26 ماي 2011 المضاف للملف أنه باختصار الشظتين المحجوزتين للإختبارات الفنية اللازمة فقد تغير معرفة نوع الخرطوشة التي أطلقها وعيارها أو السلاح المستعمل أو الجهة المخول لها إستعمالها تبين بمعاينتها نظراً لصغر حجمهما وعدم استعمالهما على آية تصريحات أو اذناب.

وحيث تقدم الأستاذ نذير بن يسر بطلب في القيام بالحق الشخصي في حق ورثة ذلك أمين القرامي تم قبوله.

رأي الدائرة

وحيث يستخلص من محمل ما سلف بيانه أنه في تاريخ الواقعه وبينما كان ذلك عنون السجون أمين القرامي يضطلع بعمله في حراسة أحد المساجين بالمستشفى الجهوبي الكبير بوقطة بينزرت إذ يستمع لصدى طلقات ذرية بخارج الغرفة المخصصة لإقامة وعلاج المساجين ويقترب به من نافذتها المطلة على الجهة الخلفية للمدرسة التقنية لجيش البر لاستجلاء الأمر أصابة نعمتهم الوكيل أول محمد السبتي مبروك لشاء قيامه بتأمين حماية المنشأة بعيار ناري برأسه ليزيده لقتلا على عين المكان.

وحيث أن المتهم ولئن كان في تاريخ الواقعه معينا في واجب حماية المنشأة والمحيطة على أنها إلا أنه كان عليه عند إستعمال سلاحه أخذ الاحتياطات الازمة وأن لا يقوم بإطلاق النار بصفة اعتباطية صوب مكان تواجد الهالك وذلك لا شيء إلا لكونه تشك في أمره بكونه من بين العناصر المسلحة التي شاع خبر سلاحها وإنتشارها بالجهة علما وأن السلاح الذي كان بحوزته إنما هو من النوع الفائق الدقة والذي يصعب معه الإخفاق في بلوغ الهدف المنصود خاصة وأن **الاتهام في قضية الحال إنما هو من المختصين في الرماية بواسطة**.

وحيث أن تعدد المتهم إطلاق النار من فوهه سلاحه بكل دقة نحو النافذة التي كان يطل منها الهالك و إصابته برصاصة في رأسه مما تسبب في إزهاق روحه على عين المكان وهو الأمر الذي يوفر ضده الأركان القانونية لجريمة **قتل العمد طبق أحكام الفصل 205 من العدة**.

وحيث تأيت الأفعال المنسوبة للمتهم بإقراره الصريح بتوليه إطلاق النار صوب نافذة المستشفى المقابلة له عندما شاهد الهالك خلفها وهو يتطلع برأسه إلى خارجها لإشتباهه في أمره يكتونه من بين العناصر المسلحة المتواجدة يومها بمحيط التكية وبما أكده شهود الواقعة الذين كانت إفاداتهم متزاءفة و بما أثبتته الوثائق الطبية المظروفة بالملف التي تفيد جميعها وأن الوفاة كانت نتيجة إصابة الهالك بعيار ناري برأسه وبما تم حجزه من سطرايا تابعة لخلاف الرصاصية التي تعرض لها الهالك وتم إستصالها من مكان الإصابة من قبل الطبيب الشرعي.

باب ولهات الأسباب

قررت الدائرة قبول مطلب الاستئناف شكلاً ورفضه أصلاً وتأييد القرار المطعون فيه **وتوجيهاته تهمة القتل العمد على المتهم الوكيل أول بالجيش الوطني محمد بن العبيدي مبروك** وإحالته تبعاً لذلك وعلى **الحالة التي هو عليها صحبة ملف القضية والمحجوز على الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية العسكرية الدائمة بتونس** لمقاضاته من أجل ما ذكر طبق **أحكام الفصل 205 من المجلة الجزائية** وصدر هذا القرار عن مجلس الدائرة برئاسة السيدة رجاء الفلاح وعضوية المستشارين العقدم السيدة أمال الجوني والسيد بحسن المنصوري وبمحضور مساعد الوكيل العام السيد زين العابدين اللواتي وبحضور وكاتبة الجلسة السيدة أمال بن نصر.

وحرر في تاريخه